هل أصبحت تعز اليمنية أرضا مستباحة للفاسدين وموطنا للسلب والنهب؟

تعيينات وتعاقدات بالتوصيات والوساطات.. إلى متى؟

■ من المستفيد من تجاوزات مكتب الخدمة المدنية؟

- مدراء عموم وإدارات بتعز يشغلون مناصب قيادية ولا يحملون أي مؤهلات دراسية وجلهم محسوبون على حزب الإصلاح
- «الأمناء» تسرد تفاصيل فساد مكتب الخدمة المدنية
- هل الانفلات الأمني فقط من ينهك تعز؟

■ هكذا باتت تعز حاضنة للفاسدين وعصابات النهب

«الأمناء» تقرير/ موسى المقري:

باتت مدينة تعز اليمنية أرضًا مستباحة لكل الفاسدين وشلة السلب والنهب وآكل حقوق الموظفين بالقطاع المدني بسبب سيطرة جماعة الإخوان على كل مفاصل الدولة فيها في زمان الحرب التي استفادت منه الجماعة دون غيرها من التكتلات السياسية.

فساد مدير عام الخدمة المدنية بتعز

فساد التعيينات والتعاقدات في مدينتي تعز ترسي نظام التوريث العائلي، وتوزع كغنيمة حرب الأولوية للأبناء والأصهار والزوجات، وتتم بعقلية مافيا وعصابات للنهب والفيد وبدعم من النخبة الفاسدة الكاذبة، وسماسرة وتجار الحروب وعصابة المال الفاسد.

التعيينات والتعاقدات التي صدرت ولا زالت تصدر حتى هذه اللحظة في مدينة تعز تؤدي إلى إرساء نظام التوريث العائلي في بنية النظام الوظيفي في مدينتي تعز الغارقة بألف ألف لص وفاسد وسارق، وتوزع كغنيمة حرب الأولوية للأبناء والأصهار والزوجات.

الجزء الأكبر من تلك التعيينات والتعاقدات يدخل في خانة المحاباة لكبار اللصوص في المحافظة الغارقة بالفساد المالي والإداري عبر تعيين أبنائهم وزوجاتهم وأصهارهم وحتى أقاربهم من الدرجة الثانية والثالثة، ما أدى إلى إرساء نظام التوريث العائلي في بنية النظام الوظيفي في المحافظة.

آراء موظفين

ونؤكد للجميع أن انتشار التعيينات والتعاقدات المخالفة للشروط والقوانين النافذة توضح فكرة التعامل مع الوظيفة العامة كنقطة استفادة يجب نهبها إلى أقصى حد، وأن مواجهة الفساد في تلك التعيينات والتعاقدات يجب أن يبدأ بإطلاق مبادرة لمكافحته لجمع المعلومات وتحويلها لمسار التقاضي، وأن هذه التعيينات والتعاقدات المخالفة تندرج ضمن مطالب شعبية وحقوقية تطالب بإقالتهم لمخالفتها للمعايير القانونية فهي بصفة قانونية يحق الطعن بها.

تعيينات بدون مؤهلات علمية

وأفادت معلومات حصلت عليها «الأمناء» من مصادر متنوعة أن عددًا من مدراء العموم ونوابهم ومدراء الإدارات ونوابهم ورؤساء الأقسام وما دونهم في ديوان المحافظة، وأجهزة السلطة المحلية بالمديريات، وعموم المكاتب الخدمية والإيرادية بالمحافظة، وفروعها بالمديريات لا يحملون أي مؤهلات دراسية تؤهلهم لشغل وظائفهم القيادية، وبأنهم من خارج الجهاز الإداري للدولة «متعاقدين أو متقاعدين»، وأن جلهم محسوبون على حزب الإصلاح، وقليلٌ منهم على حزب المؤتمر الموالي للإصلاح «جناح علي محسن الأحمر».

كما أوضحت تلك المعلومات أن التّعيينات والتعاقدات التي تحمل توصيات ووساطات لأبناء الذوات من المسؤولين والمشايخ لاقت حالة استهجان كبيرة في أوساط الموظفين، وهوً ما انعكس سلباً على أداء الإدارة الرخوة على الأرض، بسبب المحاباة في معظم التعيينات والتعاقدات.

مطالبات بتشكيل لجنة

وطالب مواطنون مدير عام الخدمة المدنية بالقيام في واجباته الوظيفية على أكمل وجه وذلك بتشكيل لجنة لفحص مؤهلات وخبرات المعينين في عهد الرئيس السابق هادي، وحكومة الإخوان.

وأضافوا: «كي نقضي على الفساد لنقضِ أولا على حماته ورعاته من الأحزاب ومشرّعيه الأوغاد تحت دعاوى الشراكة وعدم الإقصاء».

وقالوا: «ولتصحيح الخلل نريد الكفاءة والخبرة والمهنية، نريد صاحب القرار الوطني الذي يستمده من أعين البسطاء وهموم المواطنين وأنات الجرحى وآهات الموظفين، نريد أمانة ونزاهة ومسؤولية لا توصيات ومحسوبية».

واختتموا: «ولتصحيح الخلل أيضًا لا بد لنا أن نصرخ ضد من جعل تعز مرتعًا خصبًا للفساد.. فساد صحي وعجز تعليمي وأمن مفقود ونهب الإيرادات ولمتلكات الدولة».

بيان نقابي

وأصدرت نقابة المهن الفنية الطبية بيانًا مهمًا.

وقالت في بيانها: «تابعت نقابة المهن الفنية الطبية باهتمام بالغ خلال الأيام الماضية موضوع توقيف واستقطاعات مرتبات النازحين ووجهت مذكرة للأخ وكيل الخدمة المدنية والتقت مع مدير عام مكتب الخدمة المدنية بتعز وناقشت معه المذكرة الصادرة من قبل المكتب بتاريخ 19 / 2 / 2023م برقم 263 والتي تتضمن المنقطعين عن العمل».

وأضاف: «وأوضح الأخ/ فضل الشيباني مدير عام مكتب الخدمة المدنية بأن المذكرة لم تشمل النازحين ولم تستهدفهم ولكن تخص كل من يقيم في المناطق المحرر بالمحافظة ولم يحضر الدوام بل يداوم في القطاع الخاص أو مقيم في المنزل».

وتابع: «يأتي هذا بعد التواصل المستمر مع الأخ وكيل الخدمة المدنية الذي وضح كل الأمور في مثل هذا ظرف».

وأكملت: «وبهذا الصدد فإن النقابة تدعو جميع الزملاء والزميلات المنقطعين عن العمل وهم مقيمين داخل المناطق المحررة وليس لديهم أي مبرر قانون لهذا الانقطاع والحضور لمقرات أعمالهم والدوام وفق القانون».

وقال البيان: «إن النقابة تدعم وتقف إلى جانب مكتب الخدمة المدنية وكل مؤسسات وهيئات الدولة بهذا التوجه من أجل تفعيل مؤسسات الدولة وعودة الحياة في هذه المؤسسات إلى طبيعتها وبالذات في القطاع الصحي فهناك مرضى محتاجون لخدمتنا.. وتتوجه النقابة في هذا البيان أيضاً لكي توجه نداءً خاصًا لكل الزملاء والزميلات للعودة للعمل».

وأضاف: «وفي الجانب الآخر تقدر النقابة تقديراً عالياً وتقف إلى جانب الأخوات والإخوة النازحين بنيل كافة حقوقهم المشروعة وفقاً لكل القوانين والمواثيق والمعاهدات الدولية في مثل هذا ظرف لبلادنا وتقديراً لظروفهم المعيشية الصعبة».

وأكمل: «وفي نفس الشأن التقى الأخ رئيس النقابة مع الأخ مدير عام الموارد البشرية في هيئة مستشفى الثورة واتفقا على معالجة مرتبات الموظفين النازحين خلال اليومين القادمين وعدم توريد المرتبات حتى تحل الأمور نهائياً مع الأخ رئيس الهيئة، وتؤكد لكم النقابة أنها لن تتخلى عن مواقفها بالدفاع عن حقوق الزملاء والزميلات وستعمل جاهدة بكافة السبل المتاحة والقانونية على نيل حقوقكم وقد وجدنا من المسؤولين من يقدر هذه الظروف الصعبة التي تمر بها بلادنا من حروب عدة عسكرية واقتصادية ورفع للأسعار وإيجارات السكن بدون رحمة».